المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في ترقية القطاع السياحي –دراسة حالة ولاية جيجل–

Smaal and medium enterprises and their role in promoting the tourism sectir –a ase study of state of Jijel-

نسرين بحري*، جامعة جيجل، 18000جيجل (الجزائر)، مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة nesrine.bahri@univ-jijel.dz

عبد الحفيظ مسكين، جامعة جيجل، 18000جيجل (الجزائر)، مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة hafidm06@yahoo.dz

تاريخ الاستلام: 2024/03/01؛ تاريخ المراجعة: 2024/05/04؛ تاريخ القبول: 2024/06/30

ملخص:

أصبحت فكرة تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنهج المتبع من قبل مختلف الحكومات والمنظمات الدولية، باعتبار أن هذه الأخيرة استطاعت وبكفاءة تحقيق التنمية في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والسائرة في طريق النمو. وتهدف دراستنا إلى التركيز على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النهوض بالقطاع السياحي، وقد اخترنا بالتحديد ولاية جيجل نظرا لمكانتها الكبيرة من بين الولايات السياحية في الجزائر، وهذا بالنظر لما تتميز به الولاية من مؤهلات تاريخية وطبيعية. وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. وقد توصلت الدراسة إلى أن نسب مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية القطاع السياحي في ولاية جيجل جد محدودة، وغياب أهم الخدمات الداعمة للنشاط السياحي على مستوى الولاية وعلى رأسها المطاعم وهذا راجع لطبيعتها (الحجم؛ رأس المال؛ عدد العمال).

الكلمات المفتاحية: مؤسسات صغيرة ومتوسطة؛ قطاع سياحي؛ ولاية جيجل.

تصنيف JEL : M13 ؛ L83

Abstract:

The idea of developing small and medium enterpises has become the approach by various governments and international organizations, given that the latter have been able to efficiently achieve development in many advanced economies that are on the path to growth. Our study aims to focus on the extent to which these institutions contribute to the advancement of the tourism sector. We specifically chose the state of Jijel due to is great position among the tourist states in Algeria, and this is in view of the state's historical and natural qualifications. This is based on the descriptive analytical approach. The study found that the contribution rates of small and medium enterprises in promoting the tourism sector in the state of Jijel are very limited, and the absence of the most important services supporting tourism activity at the state level, most notably restaurants, and this is due to their nature (size; capital; number of workers).

Keywords: Small and medium enterprises; Tourism Sector; Jijel Province.

Jel Classification Codes: M13 ; L83

* المؤلف المرسل: نسرين بحري.

I. تمهيد:

يعتبر القطاع السياحي من بين أهم القطاعات الاقتصادية في مختلف دول العالم، لاسيما بعد التوجه العالمي نحو بدائل واستراتيجيات فعالة للتخلص من التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات. وقد صنف القطاع السياحي كبديل استراتيجي لهذا الأخير، فتزايد الاهتمام والعمل على تطويره واتاحة مختلف الامتيازات والتسهيلات أمام المستثمرين في هذا المجال لتوسيعه.

وقد انتهجت الجزائر كغيرها من الدول سلسلة من الاصلاحات الاقتصادية منذ تسعينات القرن الماضي، وفي ظل الواقع الاقتصادي الذي تفرضه التحولات العالمية بدأت الجزائر كباقي الدول النامية تعطي اهتماما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للدور المحوري الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية.

وباعتبار أن ولاية جيجل ولاية ساحلية سياحية بامتياز، تتمتع بإمكانيات ومقومات طبيعية تعزز من أهميتها كوجهة سياحية جذابة، جاءت فكرة رفع غطاء الامكانيات المادية التي تعمل على ترقية وتطوير السياحة بالولاية. ومن هنا ظهرت حلقة ربط تسويق المنتجات السياحية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة، ويهدف هذا الربط بصفة كلية الى تحقيق التنمية السياحية بالولاية وبعدها النمو الاقتصادي الوطني ومن ثم تطوير الاقتصاد الدولي.

ومن خلال ورقتنا البحثية سنحاول الإجابة عن اشكاليتنا المتمحورة حول:

الاشكالية الرئيسية:

- ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية القطاع السياحي بولاية جيجل؟

وللإجابة على اشكالية البحث انطلقنا من **الفرضية** التالية:

- يتميز واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية جيجل بالضعف وتدني مستوى الخدمات السياحية.

أهداف البحث:

لاستكمال جميع الجوانب المرتبطة بموضوع دراستنا من خلال التطرق الى العناصر التالية:

- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الركائز الأساسية للمؤسسات السياحية والصغيرة والمتوسطة.
- ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع السياحي بولاية جيجل.

الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع:

– دراسة: (مسدوي دليلة، 2008): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مختلف الجوانب الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في ترقية السياحة – دراسة حالة ولاية بومرداس–، باعتبار السياحة قطاع اقتصادي فعال، وقد توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ساهمت بنسب محدودة في تنمية القطاع السياحي من خلال الجذب السياحي والرفع من الايرادات السياحية.

I.1– واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

ان الانخفاض الكبير والمتسارع في الأسعار خلال منتصف الثمانينات أدى إلى خلق الحاجة للتحول نحو القطاع الخاص الذي أخذ بدوره عدة أشكال الى أن تم الوصول إلى مرحلة الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعتبارها النموذج الأمثل لتحريك عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر.

1.1. المقصود بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

ان اختلاف خصوصيات ومعايير الاقتصاد من بلد إلى أخر أدى إلى تنويع التعاريف المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يتماشى و طبيعة كل اقتصاد. وفي بحثنا هذا سنقدم مقاربة نظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق ما هو معتمد في الجزائر.

ان الاعتماد على العريف التقريبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أدى إلى عدم تقديم تعريف رسمي للقطاع، ومعظم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع قدمت تعاريف بالاعتماد على المؤشرات الكمية (سبنسرهل، 1998، صفحة 62) والمعايير النوعية (Angélo، 2000، صفحة 231).

1.1.1. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق تعريف الاتحاد الأوروبي: تعتبر المؤسسة صغيرة اذا توافقت ومعايير الاستقلالية المالية، عدد عمالها لا يوفق 50 أجيرا وتشغل أقل من 10 أجزاء، في حين لا يتعدى رقم أعمالها السنوي 07 ملايين أورو ولا تتجاوز ميزانيتها السنوية 05 ملايين أورو؛ أما المؤسسات المتوسطة فهي التي لا تتطابق مع معايير الاستقلالية وعدد أجرائها لا يتجاوز 250 عاملا، ولا يتجاوز رقم أعمالها خلال السنة 40 مليون أورو، ولا تتعدى ميزانيتها في السنة 27 مليون أورو. (العطية، 2002، صفحة 31).

2.1.1. التعريف المعتمد بالجزائر: "هي مؤسسات انتاج السلع والخدمات ،تشغل من 1 الى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها ملياري دينار جزائري أو لا يتعدى اجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري، وهي تحترم معايير الاستقلالية" (القانون رقم 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤرخ في 27 رمضان عام 1442 الموافق ل 12 ديسمبر 2001).

نستنتج من هذا التعريف:

- **الأشخاص:** يكون عدد العاملين في المؤسسة ثابت وبصفة مستمرة خلال أخر سنة مالية مقفلة، أما في حالة التوظيف المؤقت أو الموسمي فهذا يدخل في حيز أجزاء العمل السنوي وليس في الوحدات السنوية للعمل.
- **حصيلة رقم الأعمال:** هو مجموع الحصيلة السنوية المرتبطة بأخر سنة مالية مقفلة.

الجدول(1) : التعريف الرسمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المؤسسة–المعيار	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي(دج)	الحصيلة السنوية(دج)	الاستقلالية
المؤسسة المتوسطة	50الى 250	بين 400 مليون و04ملايير	بين 200 و01 مليار	**ضرورة توفير معيار الاستقلالية في التسيير**
المؤسسة الصغيرة	10الى 49	أقل من 400 مليون	لا يتجاوز 200 مليون	
المؤسسة المصغرة	01الى 09	أقل من 40 مليون	لا يتجاوز 20 مليون	

المصدر: (بالاعتماد على المواد 10.9.8 من القانون رقم 17-02 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشور بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 02، المؤرخ في 10 ينار 2017، صفحة 05 06).

2.1 مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.2.1. سهولة النشأة: ان انخفاض قيمة رأس المال اللازم لتأسيس هذه المؤسسات وتشغيلها

يؤدي إلى انخفاض نسبة المخاطرة المنجرة عن الاقتراض (تكون نسبة الاقتراض فيها محدودة)؛

2.2.1. الاستقلالية والملكية: غالبا ما نجد أن مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هم نفسهم ملاك رأس المال؛

3.2.1. المرونة: ان غياب آليات البيروقراطية الرسمية وبساطة الهيكل التنظيمي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يؤدي إلى القدرة في التحكم مما يساعد على التقدم نحو الأفضل بطرق سريعة؛ (الزبود، 2010، صفحة 65)

4.2.1. العمل بين النجاح والملكية: ان النمط الملكية في المؤسسات الصغيرة يكون فردي أو عائلي وبهذا تكون الادارة مرتبطة بالملكية، ولهذا هي تتسم بالمرونة وعمل أصحابها على تطويرها وتحقيق عامل النجاح الدائم الذي أنشأت من أجله المؤسسة، (بن العايش، 2018، صفحة 136) وبما أن مالك المؤسسة هو مسيرها يسهل عملية استقطاب الاستثمارات الصغيرة، حيث يكون مدير المؤسسة

(المسير) هو المراقب الفعلي للعمليات المالية والادارية والفنية للمشروع، وهذا ما يعود بالفوائد الكثيرة على صاحب المؤسسة؛ (العبادي، 2015، الصفحات 13-18)

5.2.1. تخفيض حدة البطالة: تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على عدد كبير من العمال (كثافة العمالة) في عملية الانتاج وهذا ما يؤدي بدوره إلى امتصاص نسبة؛

6.2.1. الأمان الوظيفي: بسبب نقص المناصب المالية للمتخرجين فان المشكلة التي تواجه أغلب الجامعيين هي فكرة ايجاد منصب عمل، وعليه فان الطالب عندما يتخرج بمشروع مصغر فهذا يضمن له الحصول على وظيفة مستقبلا وهذا ما يحقق الأمان الوظيفي له ولغيره؛

7.2.1. التكاليف التدريب والتكوين: ان بساطة تقنيات الانتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يخفض من تكاليف التدريب والتكوين حيث يكون تطوير العاملين أثناء العملية الانتاجية؛

8.2.1. التعامل مع المؤسسات الصناعية الكبرى: أحيانا تلجأ المؤسسة الصناعية الكبرى إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحصيل مستلزمات مختلفة (يد عاملة؛ منتجات...)، وتعرف هذه العملية التي تتم بين الطرفين بالتعاقد من الباطن؛

9.2.1. الاهتمام بالعمل الفردي والجماعي: وذلك من خلال استحداث سلع وخدمات جديدة والاهتمام بالصناعات التقليدية المهمشة وهذا ما يؤدي إلى تنويع الأنشطة الاقتصادية؛ (بوعريوة و عدمان ، ديسمبر 2019، صفحة 148)

10.2.1. تحسين وضعية الميزان التجاري: تقوم المؤسسات الصغيرة والمؤسسة بإنتاج منتجات يمكنها احلال وتعويض بعض المنتجات المستوردة فهي تشجع على تطوير المنتج المحلي من جهة، ومن جهة أخرى تدخل هذه المنتجات حيز التصدير فتنتقل من الأسواق المحلية إلى الأسواق الدولية، وبذلك فهي تساهم في تحسين ميزان المدفوعات ولو بنسب قليلة.

3.1. أهمية وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سنحاول من خلال هذا العنصر إبراز أهداف وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها محطة اهتمام كل من الدول والحكومات، ويمكن ابراز أهم **أهدافها** في: (رزيق و عوالي، 2016، صفحة 06.05)

- زيادة حجم الناتج الوطني وتنويع هيكل الصادرات وتخفيض معدلات البطالة؛
- جعل هذه المؤسسات هي نقطة الانطلاق للحصول على مؤسسات صناعية كبرى تدريجيا عبر الزمن؛
- انشاء هياكل صناعية متكاملة قادرة على استقطاب الاستثمارات الخارجية المحلية منها والأجنبية؛
- لاستفادة من المخلفات الانتاجية غير المربحة التي أهملتها المؤسسات الكبرى والعمل على تطويرها وتحقيق الاستفادة منها؛
- توطين الأنشطة الاقتصادية في المناطق النامية وهذا للرفع من حجم التنمية المحلية واحداث التكامل بين المناطق؛
- خلق روح المنافسة في الأسواق المحلية وهذا ما يجعل المؤسسات الكبرى تعيد النظر من حيث الجودة في الانتاج ومراعاة الأسعار.

وتكمن **أهمية** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في: (بوسالم، عبد اللاوي ، و بسعيد، 2018، صفحة 67)

- استيعاب ذوي الخبرة الضعيفة الذين لم تتاح لهم فرصة العمل في كبرى المؤسسات بسبب نقص الخبرة الميدانية؛
- امتلاكها مرونة عالية تمكنها من القدرة على التعامل مع التقلبات الاقتصادية؛
- السعي لتنويع القطاعات والفروع الاقتصادية من أجل التعاون مع كبرى المؤسسات من أجل تطوير فعالياتها في مختلف الأنشطة الاقتصادية؛
- القدرة على التعايش الاقتصادي في مختلف المناطق مهما كان نوعها؛
- الانتشار الكبير مؤخرا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر مختلف الدول فرض عليها أن تعمل على تنمية
- الصادرات، حيث أن التصدير يعتبر من بين أهم الوسائل المستخدمة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات وتحصيل النقد الأجنبي؛
- استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المساعدات المالية والحوافز والتسهيلات من قبل الدول نظرا للدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في تنمية الصادرات.

4.1. معيقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مجموعة من الحلول والدراسات للتخلص من الصعوبات والمعوقات التي تواجهها وتعرضها الى المشاكل باستمرار، فقد تحددت في مؤتمر المشروعات الصغيرة في الوطن العربي هذه المعوقات، حيث يمكن تصنيفها إلى: (النصر، 2004، صفحة 28)

1.4.1. المعوقات على المستوى الكلي

- عدم تسطير قوانين موحدة تقدم تعريفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظم عملها و توفر لها تسهيلات في مجال الترخيص والتمويل، وعدم استقرار هذه القوانين التي تنظيم الاستثمار، وكثرة الجهات التي تشرف على الاستثمار ؛
- غياب اتحادات ترعى مصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما يقلل من فرصها التنافسية في الأسواق وارتفاع اسعار المواد الانتاجية؛
- ضعف البنى القاعدية ونقص خدمات النقل وهذا يؤثر على عمليات نقل المنتجات النهائية وعدم توفر المياه وخدمات الكهرباء وخدمات التخزين وعمليات التخلص من النفايات؛
- غياب التوازن في توبع اقاليم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما يؤكد غياب العدالة في تنمية مختلف الاقاليم بهذه المشروعات ؛
- الاقتصار على الدعم المالي واهمال الدعم الفني الذي يركز على دعم المؤسسات الكبيرة ويستثني المؤسسات الصغيرة؛
- عدم تواجد الشركات المساعدة المتخصصة في مجالات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل:
  - ✓ شركات تسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
  - ✓ شركات تنظيم المعارض الدولية والمحلية؛
  - ✓ شركات التأجير التمويلي؛
  - ✓ شركات تضمن المخاطر الائتمانية؛
  - ✓ شركات متخصصة في اقامة مجمعات صناعية صغيرة؛
  - ✓ ضعف البنية القاعدية للتصدير ونقص الطاقة الاستيعابية للأسواق المحلية.

2.4.1. مجموعة معوقات البيئة الداخلية(المستوى الجزئي)

- نقص المعرفة الفنية والاقتصادية لأصحاب هذه المؤسسات، مما يؤدي إلى استخدام آلات انتاجية متقادمة ما يتسبب في ضعف معدلات الانتاج ونقص الجودة، أو استعمال معدات وآلات متقدمة تكنولوجيا أكثر مما يجب وهذا ما يزيد من تكاليف التشغيل؛
- عدم إلمام أصحاب هذه المؤسسات بالقدرات التسويقية والتنظيمية ونقص الكفاءات المؤهلة، وعدم توفر معلومات خاصة باحتياجات الأسواق على الصعيد المحلي والخارجي ورغبات المستهلكين وتحديد المواصفات المطلوبة للمنتجات مما يعف من قدرة التسويق والتصدير؛
- عدم المعرفة بالقواعد المحاسبية ونقص الخبرة في المجال المحاسبي مما يدفع بأصحاب المؤسسات الصغيرة اللجوء الى الكاتب المحاسبية لإعداد الميزانيات الختامية وهذا ما يؤدي إلى انتشار المشاكل الضريبية وتحمل نفقات اضافية عالية؛
- انخفاض الانتاجية بسبب الافتقار للمفهوم الأصح لعناصر الانتاج (التخطيط، التنظيم، الرقابة، التوجيه والمتابعة) وهذا ما يؤدي الى اخراج سلع غر متطابقة مع احتياجات السوق وهذا ما يؤدي الى استحالة تصريفها محليا ودوليا.

2.I– المرتكزات الضرورية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور الوسيط بين المستهلك السياحي والمنتجات السياحية كالفندقة؛ الاطعام؛ النقل...إلخ، وذلك نيابة عن المؤسسات الكبيرة (فنادق 5 نجوم مثلا). وسنحاول توضيح ذلك من خلال ورقتنا البحثية.

1.2. تصنيف المؤسسات السياحية: يستند في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مجموعة من المعايير التي نجد من أهمها:

1.1.2. مؤسسات تسويق الخدمات والمنتجات: أو كما تعرف بمؤسسات الوساطة، وتتمثل في:

- **وكالات السياحة والاسفار**: وتعرف بأنها: "كل مؤسسة تمارس بصفة مباشرة لرحلات واقامات فردية أو جماعية وكل أنواع الخدمات المرتبطة بها". (القانون 99_06 الصادر في 07أفريل 1999 المتعلق بوكالات السياحة والسفر، الجمهورية الجزائرية، العدد 24 المؤرخ في 18 ذي الحجة 1419 هـ الوافق لـ 04 أفريل 1999)

وعليه يمكن القول أن الوكالات السياحية هي مؤسسات تقوم ببيع انتاج المؤسسات الكبرى مقابل تحصيل عمولة، وتتمثل مهامها في:

- ✓ حجز وبيع التذاكر والغرف الفندقية؛
- ✓ تقديم خدمات النقل والترفيه السياحي؛
- ✓ تنظيم رحلات سياحية فردية وجماعية.

- **المتعاملون السياحيون**: هم أشخاص يتولون مهمة الارشاد السياحي في المناطق الأثرية مقابل أجر، اذن فهم سفراء بلدهم وتمثلينه الدائمين. (دعيبس، 2003، صفحة 201)

2.1.2. مؤسسات السكن الفندقي: توجد مجموعة من المؤسسات المصنفة ضمن المساكن الفندقية وهي:

- **الفنادق**: هي منظمات سياحية إدارية أنشأت أساسا من أجل اشباع حاجات ورغبات الزبائن، لها سمات اجتماعية وأخرى اقتصادية، منتشرة في كل أنحاء العالم، تقدم الخدمات الفندقية حسب القوانين الدولية والمحلية. (السيد علي محي الدين، 1997، صفحة 51)

- **فندق صغير خارج المدينة (Hotil)**: هي مؤسسات تقع ضمن الطريق الرئيسي، مخصصة للإقامة قصيرة المدى، تستوفي على أهم المتطلبات الأساسية الموجودة في الفنادق. (Poynter, 2008, p. 29)

- **الفنادق العائلية**: هي فنادق تتوفر على غرف تحتوي على مقومات ضرورية كالأسرة والخزانات، وهي مخصصة بشكل نسبي للنوم فقط ولفترات طويلة.

- **الشقق الفندقية**: هي اقامات متاحة للأفراد والعائلات تتوفر على الخدمات المعيشية الكاملة في شقق فندقية Appartement Hôtels وتكون مدة التأجير فيها من أسبوع إلى شهر وتكاليف هذه الشقق منخفضة مقارنة بالفنادق الأخرى. (حلو، 2001، صفحة 17)
- **مؤسسات السكن ما حول الفندقة**: وتشتمل هذه المؤسسات الفندقية على بيوت الشباب؛ الشاليهات والفيلات؛ القرى والمدن السياحية؛ منازل جبلية ومخيمات. (مسدوي، 2009/2008، صفحة 62)

3.1.2. مؤسسات النقل السياحي: تقوم بتنظيم النقل للأفراد في رحلات استكشافية للمناطق السياحية، وتشمل: (توليت و عيسى، 2018، الصفحات 434-435)

- **مؤسسات الطيران**: تقوم هذه المؤسسات ببيع تذاكر مؤسسات الطيران من خلال تقديم خدمات النقل للسياح وذلك من أجل تحصيل الربح، وهي تسعى دائما لتطوير خدماتها من أجل البقاء فهي تعمل في سوق به منافسة قوية.

- **مؤسسات النقل البحري**: هي مؤسسات تستعمل البواخر السياحية والقوارب الشراعية في عملية النقل، وهي تتميز بتكاليف منخفضة مقارنة بوسائل النقل الأخرى، ويجب أن تتوفر هذه الوسائل على أوجه ترفيهية للسائح لنجنب الملل نظرا لطول وقت هذه الرحلات.
- **مؤسسات النقل البري**: تستعمل الحافلات، السيارات والسكك الحديدية في عملية نقل السياح من أماكن الاقامة إلى مختلف المناطق السياحي.

4.1.2. مؤسسات أخرى: وتشمل: (نعمة الله، 1997، صفحة 56)

- **الوكالات الخاصة للإعلام السياحي**: وهي مؤسسات تقوم بتعريف السائح على مختلف الخدمات السياحية المتاحة، والتعريف بها من خلال المنشورات الاعلامية، الصحافة المكتوبة والناطقة، البطاقات البرية ...الخ.
- **مؤسسات تقديم الخدمات**: وهي المؤسسات التي تقدم الخدمات التكميلية التي يحتاجها السائح في كل منطقة سياحية ينتقل اليها، كالخدمات الصحية، خدمات الهاتف، خدمات متعددة الرياضات...الخ.
- **مؤسسات الاطعام**: وهي مختلف مؤسسات التموين التي يتحصل السياح من خلالها على المأكل والمشرب، وتتمثل في: المطاعم، مطاعم الأكل السريع، المقاهي...الخ، وتعتبر مؤسسات المطعام من بين أهم عناصر الجذب السياحي المحقق للإيرادات السياحية الكبيرة.

2.2. الوظائف الرئيسية للمؤسسات السياحية: للمؤسسات السياحية عدة وظائف رئيسية نبرزها فيما يلي:

1.2.2. تدفق رؤوس الأموال الأجنبية: يساهم قطاع السياحة بدرجة كبيرة في تحصيل النقد الأجنبي لتنفيذ الخطط التنموية، وذلك عن طريق النفقات اليومية التي يدفعها السياح مقابل الخدمات السياحية المقدمة كالفنادق والمطاعم. (محمد امام الانصري و عواد، 2008، صفحة 27)

2.2.2. نقل التقنيات التكنولوجية: ان دخول الشركات الدولية في مشاريع استثمارية سياحية يسمح بتحقيق التقدم التكنولوجي، وذلك من خلال نقل أنظمة وفنون جديدة إلى الفنادق وادخال تجهيزات تحسين وتطوير الطرق الحالية للعمل في النشاط السياحي وتدريب اليد العاملة لتأهيلها. (أبو قحف، 2003، صفحة 82)

3.2.2. تنمية المهارات الادارية وخلق مجموعة جديدة من المديرين: ان زيادة الاهتمام بصناعة السياحة يزيد من الحاجة الى وجود فئة ادارية ذات مهارات وخبرات مميزة عن المنظمات السياحية الأخرين وهذا ما يدفع بالإداريين القائمين على صناعة السياحة إلى توفير اليد العاملة المؤهلة لهذا النوع من الصناعة، وذلك من خلال اقامة دورات تدريبية وتكوينات للعمال السابقين وادخال كفاءات مؤهلة جديدة. (محمد امام الانصري و عواد، 2008، صفحة 28)

4.2.2. خلق علاقات بين القطاعات الاقتصادية الخدمية وقطاع السياحة: وذلك من خلال:

- تشجيع الاستثمارات الوطنية وتنويع المشروعات؛
- فتح مناصب شغل جديدة؛
- خلق استخدامات جديدة لاستغلال الموارد الطبيعية المتاحة؛
- تشجيع القطاعات الاقتصادية الخدمية لمساعدة قطاع السياحة.

5.2.2. تحقيق وتنمية التوازن الاجتماعي والاقتصادي بين المناطق: وذلك من خلال العمل على توزيع الدخل بين المناطق الريفية والحضارية بشكل متوافق، من أجل تحقيق التنمية الشاملة في الأرياف والمدن.

6.2.2. تحسين الوضعية الاقتصادية لميزان المدفوعات: باعتبار أن السياحة صناعة تصديرية فإنها تسمح بتدفق الاستثمارات والمشروعات السياحية، إذن فالإيرادات المحصلة من الجمهور السياحي تحسن من حالة ميزان مدفوعات الدولة. (محمد امام الانصري و عواد، 2008، صفحة 29)

7.2.2. زيادة الناتج القومي والقيمة المضافة: ان الربط بين القطاعات الاقتصادية والمشروعات السياحية يؤدي الى تحقيق درجة عالية من التقدم، وهذا ما يؤدي بدوره الى زيادة كل من الناتج القومي والقيمة المضافة للدولة.

8.2.2. الأثر على المضاعف (العلاقة بين الدخل القومي وزيادة الاستثمار): رغم ندرة الدراسات القياسية لهذا الأثر على قطاع السياحة (بصفة مباشرة أو غير مباشرة) الا أن بعض الاقتصاديين سطروا مبادرات حالية تسعى لقياس هذا الأثر. (ماهر و أبو قحف، 1999، صفحة 25)

9.2.2. توفير مناصب الشغل: تساهم السياحة في خلق وتوليد العديد من الوظائف في مختلف المؤسسات ذات النشاط السياحي كالمطاعم؛ الفنادق؛ وكالات السياحة والسفر؛ مؤسسات النقل...إلخ.

3.2. عوامل التأثير على النشاط السياحي(السياحة): يتأثر النشاط السياحة لمختلف الدول بجملة من العوامل نوجزها فيما يلي: (السيسي، 2002، صفحة 33)

1.3.2.العوامل الطبيعية: وهي مجموعة الموجودات التي تحكم المناطق السياحية وتتمثل في:

- **المناخ:** يعتبر المناخ من بين أهم العوامل الطبيعية التي تساهم في تحقيق التنمية بمختلف المناطق السياحية، فكل

العوامل المناخية (درجة الحرارة، سرعة ووقت الرياح، كمية الأمطار...إلخ) تدخل في عملية تحديد مواعيد استقبال السياح، وما هو نوع السياحة الواجب الاهتمام بها في ذلك الوقت.

- **الطبوغرافيا:** وتشمل نوعية الأراضي، طبيعة الشواطئ والتربة، فالطبوغرافيا تعتبر بمثابة خريطة اختيار أماكن المشروع السياحي.

2.3.2. الأماكن المزارة: وهي الأماكن الأثرية والتاريخية والدينية، والتي تتمتع بها بكل منطقة على غيرها، وكل ما كانت هذه المناطق مهيئة كلما كانت أكثر جذبا للسياح.

3.3.2. البنى التحتية: والتي تعتبر من عوامل التنمية السياحية، وتتمثل أساسا في الطرق، المطارات، وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية...إلخ.

4.3.2. العوامل الاجتماعية: ويدخل ضمنها العديد من العوامل التي تؤثر بدورها على النشاط السياحي، وتشمل دين السائح وثقافته وكذلك عاداته وتقاليده بالإضافة الى لغته. فبدون هذه العوامل لا وجود للحركة والنشاط السياحي.

5.3.2. العوامل الاقتصادية: تصنف السياحة من بين الأنشطة الترفيهية ولهذا فإن ودخل الفرد يؤثر على حركته وأنشطته السياحية، كما يتوجب على الدول السياحية تخصيص جزء من دخلها الوطني لإنشاء مشاريع سياحية والتي تحقق بدورها التنمية السياحية.

II. ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع السياحي بولاية جيجل:

II –1 الامكانيات السياحية لولاية جيجل "الطبيعية، التاريخية، المادية" (مديرية السياحة والصناعات التقليدية، 2023)

1.1. نشأة ولاية جيجل: جيجل مدينة عريقة تعود إلى ألاف السنين، تأسست حوالي القرن الرابع قبل الميلاد من طرف الفينيقيين، وقد كانت محطة للعديد من الحضارات التي نجد أثارها هنا وهناك على مستوى إقليم الولاية.

تاريخ المنطقة يتميز بحركية كبيرة وغني بالأحداث فأول اسم أطلق على المنطقة هو"**إجيجلي**" **IGIGILI** وهي كلمة فينيقية تتكون من شطرين، فالشطر الأول "**I**" يعني جزيرة ساحلية والشطر الثاني"**إغيل**" فهو يعني دائرة الحج، وتعاقب الحضارات بعد ذلك أفرز العديد من الأسماء منها "**جيدري**"، "**خيخل**" .... وفي الأخير **جيجل**.

إن الانحطاط المتدرج للحضارة الرومانية سمح بتحرر القبائل البربرية في الجبال واسترجاع سيادتها وتقاليدها لتشهد بعد ذلك المنطقة تسابق الغزاة للاستيلاء على الموقع الاستراتيجي الذي تتميز به.

بعد الوندال (429) والبيزنطيين (533) يأتي عهد الفتوحات الإسلامية فيتعرب اسم المنطقة (**جيجل**) وتشهد المدينة ازدهارا تحت سلطة القيروان التي كان يحكمها آنذاك الأغالبة. خلال القرن العاشر، يتحالف سكانها من قبيلة كتامة مع الفاطميين وتتم الإطاحة بحكم القيروان وتم تأسيس الدولة الفاطمية التي اتخذت القاهرة مقرا لها.

بعد ذهاب الفاطميين، وقعت جيجل تحت سيطرة الزيريين (973 م)، الحماديين (1007 م) ثم المهديين (1120 م) و ظلت طمعا لعدة دول حاولت غزوها واستعمارها عدة مرات إلى أن أستنجد سكانها بالأخوين عروج وخير الدين بربروس سنة (1514 م) لتصبح أول مدينة يدخلها الأتراك وينطلق منها لتحرير بجاية و الجزائر من الهيمنة الإسبانية.

في 13 مارس 1838 وبعد سبع سنوات من الاستيلاء على الجزائر وعامين من الاستيلاء على قسنطينة، يحتل الاستعمار الفرنسي جيجل وتبقى ثورات المقاومة لسنوات متفرقة منها (1841، 1845،1847،1851) ولم يتم الاستيلاء الكامل على منطقة جيجل إلا في سنة 1851 م.

2.1. الامكانيات السياحية الطبيعية لولاية جيجل: تمتلك ولاية جيجل مقومات سياحية فريدة من نوعها فهي تجمع بين جمال الطبيعة وزرقة البحر ومن أشهر معاملها الطبيعية ما يلي:

1.2.1. الشريط الساحلي: امتداد طبيعي على طول 120 كلم، فمن زيامة المنصورية غربا إلى واد الزهور شرقا تصادفك

شواطئ وخلجان متناثرة هنا و هناك، و نوادر طبيعية أخرى، ويضم الساحل الجيجلي 50 شاطئ منها الشواطئ ذات الرمال الذهبية الواسعة والشواطئ الصخرية.

2.2.1. الكورنيش الجيجلي: متمثل في أجراف صخرية ملامسة للبحر ممتدة من زيامة المنصورية إلى العوانة تتخللها غابات الفلين. يمتاز بندرة جماله فهو يعد من أجمل المواقع على المستوى العالمي.

3.2.1. الكهوف العجيبة: تقع بين العوانة وزيامة منصورية على بعد 35 كلم عن مدينة جيجل، تم اكتشافها سنة 1917

عند شق الطريق الوطني رقم 43 ، و تعد من عجائب الطبيعة من حيث الشكل و النقوش التي صنعتها الصواعد والنوازل، وهي الآن مجهزة و مفتوحة لاستقبال زوارها.

4.2.1. غار الباز: موقع يعود إلى ما قبل التاريخ وهو عبارة عن مغارة واسعة مفتوحة على الطريق بزيامة منصورية، تم تهيئته لاستقبال كل فئات الزوار من أجل تطوير السياحة العلمية والتربوية.

5.2.1. المحمية الطبيعية لبني بلعيد: أنشأت هذه المحمية بالقرار الولائي رقم: 786/67 المؤرخ في: 97/11/08، تقع بمنطقة رطبة على ساحل بلدية خيري واد عجول على بعد 32 كلم عن مدينة جيجل تتربع على مساحة 122 هكتار، وهي محتواة داخل محيط منطقة التوسع السياحي لبني بلعيد، تم اختيارها عام 1996 في إطار مشروع MEDWET من طرف المجموعة الاقتصادية الأوروبية. تتميز هذه المحمية باحتضانها الطيور ونباتات جد نادرة.

6.2.1. الجزر و شبه الجزر:

- **الجزيرة الصخرية:** أهم ما يميز الجهة الغربية للشريط الساحلي بولاية جيجل هو وجود الجزيرة الصخرية بالعوانة والتي تدعى أيضا محليا "الدزيرة".
- **شبه الجزيرة:** توجد شبه الجزيرة الصغيرة ببوبلاطن وأيضا جزيرة برج بليدة التي تدعى أندرو.

7.2.1. الحظيرة الوطنية لتازة: هي محطة لجذب السياح الباحثين عن الترفيه والراحة، فالطابع المتميز لغابات الحظيرة الوطنية يساهم في تطوير السياحة الجبلية. تتربع الحظيرة على مساحة 3807 هكتار، تتميز بتنوع غطائها النباتي وتركيبتها الحيوانية حيث تحتوي على 137 نوع من النباتات العطرية وأخرى ذات أهمية طبية، 20 نوع من النباتات ذات الاستعمال الزخرفي والتزييني،17 نوع من الأشجار والشجيرات ذات الأهمية البيئية والاقتصادية، 135 نوع من الفطريات و15 نوع من الثدييات من بينها 11 نوع محمي من طرف القانون و134 نوع من الطيور موزعة بين الجوارح والطيور المائية.

- **حديقة الحيوانات:** موقع سياحي هام، متواجد بكسير "بلدية العوانة" هيئ لاستقبال الزوار ابتداء من شهر جويلية من عام 2006،

أهم ما ميز الحديقة هو احتضانها لعدة أنواع من الحيوانات النادرة والمحمية من طرف القانون وأشكال مختلفة من الطيور موزعة بين الجوارح والطيور المائية، وهذا ما جعلها محطة لتهافت العديد من الزوار.

- **المنار الكبير (رأس العافية)**: تم إنجازه سنة 1865 من طرف الحربي "**شارل سالف**" الذي كانت مهنته النقش على الحجارة. هدفه الأساسي هو توجيه البواخر إلى بر الأمان.
- **سد ايراقن**: يقع سد إيراقن بأعالي بلدية إيراقن سويسي التابعة إقليميا إلى دائرة زيامة منصورية المتواجدة بين ولايتي سطيف وجيجل، تم بناء هذا السد سنة 1961 واليوم أصبح وجهة وقبلة سياحية بامتياز للزوار والسياح خاصة هواة السياحة الجبلية والرياضات البحرية.
- **بحيرة تمزقيدة**: منحت منطقة تمزقيدة توازن بيئي فريد من نوعه، أحد مظاهره بحيرة تمزقيدة التي لا تجف مياهها أبدا. تقع هذه البحيرة

ببلدية بني ياجيس يطلق عليها اسم البحيرة المعلقة وهي عبارة عن مسطح مائي في المرتفعات على علو حوالي 1250 متر فوق سطح البحر، تتواجد وسط تنوع نباتي نادر محاط بأشجار البلوط الفليني والبلوط الأخضر والفلين والصنوبر الحلبي الدردار...كما أصبحت كذلك موطن لأصناف نادرة من الطيور كالكرك والكروان، وهذا ما جعلها قبلة للسواح الذين يبحثون على الراحة والهدوء والمناظر الطبيعية الخلابة.

- **غار الشتا**: يقع غار الشتا في جبل بوعزة بأعالي بلدية جيملة وهو عبارة عن مجموعة من الصواعد والنوازل ويعتبر من أطول الكهوف وأعقدها بالولاية لاحتوائه على العديد من المداخل.
- **المشاكي**: بأعالي بلدية سلمى بن زيادة بولاية جيجل، غير بعيد عن كهوف "لامادلان" وعلى بعد 900 متر من الطريق العام في سفح الجبل يقع منبع ظاهرة، شلالات عجيبة، معروفة باسم "**عين الأوقات**" أو كما يسميها العامة "**عين المشاكي**". وهي لغز آخر من ألغاز الطبيعة العذراء فالمنبع عبارة عن ظاهرة طبيعية فريدة من نوعها، أبهرت و حيّرت كلّ من وقف عليها و شاهدها ولا تزال تثير فضول الكثيرين لمعرفة أسرارها وفك طلاسمها. هذه الشلالات المعجزة، أو السّاعة المائيّة، عبارة عن فتحة بين الصخور أسفل جبل تسيل منها مياه صافية وعذبة ببطئ وتزداد غزارتها شيئا فشيئا لمدة 10 دقائق ثم تبدأ العملية العكسية حتى تتوقف المياه نهائيا عن السيلان لمدة 40 دقيقة، تتكرّر هذه الظاهرة طوال اليوم و على مدار السنة. منبع المشاكي يبعد بحوالي 5 كلم عن مقر بلدية سلمى بن زيادة و62 كلم عن مقر الولاية تمتاز مياهه بالبرودة صيفا و الدفء شتاءً، هي نقيّة وصالحة للشرب ويزعم أنّها تشفي من كثير من الأمراض المزمنة والمستعصية بفضل الله، لذلك فالمكان يعرف إقبالا كبيرا من عدة ولايات، خاصة الولايات الجنوبية، حيث يقصده الكثير من المرضى للتداوي من عدة أسقام كالأمراض الجلدية، والروماتزم و غيرها من الأسقام.

8.2.1. البحيرات الطبيعية: يتواجد على مستوى الولاية 03 بحيرات طبيعية

- **بني بلعيد(دائرة العنصر)**: يحتل 120 هكتار و يحوي ما لا يقل عن 23 نوع من الطيور. و هو معروف على المستوى العالمي.
- **بحيرة غدير بني حمزة (القنار دائرة الشقفة)**: يحتل مساحة حوالي 36 هكتار و به ما لا يقل عن 32 نوع من الطيور.
- **بحيرة غدير المرج (الطاهير)** : بجماله الفريد يتربع على مساحة 05 هكتار.

9.2.1. أهم الغابات: حيث تتميز ولاية جيجل بغابات كثيفة تمتاز بمناظرها الخلابة المشجعة على السياحة الجبلية و الصيد، إذ تقدر مساحتها الإجمالية بحوالي 115.000 هكتار و من أهم غاباتها:

- **غابة قروش** : الواقعة على الكورنيش بمنطقة العوانة تتربع على مساحة 10260 هكتار.
- **غابة تامنتوت** : تتربع على مساحة 8928 هكتار بجيملة.
- **غابة إيدم**: ببلدية خيري واد عجول.
- **غابة بوحنش**: بالعوانة .
- **غابة بني فرقان ومشاط**: بالميلية.
- **غابة الماء البارد**: بتاكسانة.
- **غابة القرن**: بغبالة.

الصنف الرئيسي لغابات الولاية هو البلوط الفليني حيث تقدر المساحة الإجمالية ب43700 هكتار. أما باقي الأصناف فتتمثل في: البلوط الأخضر بلوط الزان، البلوط الفليني، بلوط الأفاراس، والصنوبر البحري. تتميز هذه الغابات بثروة نباتية و حيوانية متنوعة يمكن بفضلها لعب دور هام في التنمية السياحية غير الشاطئية خاصة الصحية، الدراسية الصيد والتجوال والاستجمام.

3.1. مناطق التوسع السياحي بولاية جيجل: تضم الولاية 19 منطقة توسع سياحي بمساحة اجمالية تقدر بـ 6176 هكتار موزعة على 08 دوائر، وهي محددة طبقا لـ (المرسوم التنفيذي رقم 88_232 ، المؤرخ في 05 نوفمبر 1988)

- **دائرة زيامة منصورية:** 04 مناطق بمساحة 358هكتار.
- **دائرة العوانة:** وتضم 04 مناطق بمساحة 496 هكتار.
- **دائرة جيجل:** 05 مناطق بمساحة 386 هكتار.
- **دائرة الطاهير:** وتضم منطقتين بمساحة 500 هكتار.
- **دائرة الميلية:** منطقة واحدة بمساحة 3271 هكتار.
- **دائرة العنصر:** منطقة واحدة بمساحة 482 هكتار.
- **دائرة الشقفة:** منطقتين بمساحة 683 هكتار.

4.1. الامكانيات المادية: تتوفر ولاية جيجل على منشآت للإيواء موزعة بين مؤسسات فندقية ومخيمات، بقدرة استيعاب 1902 سرير موزعة على 09 بلديات. (مديرية السياحة والصناعات التقليدية، 2023)

5.1. الصناعات التقليدية: تشتهر ولاية جيجل بنشاطات حرفية تقليدية متميزة من أهمها: صناعة الأواني الخشبية، صناعة الحلي التقليدي، صناعة الجلود، صناعة الفخار، الطرز واللباس التقليدي، صناعة التحف الفنية، صناعة الحلويات والعجائن التقليدية. (مديرية السياحة والصناعات التقليدية، 2023)

II – 2 المشاكل التي يعاني منها القطاع السياحي بولاية جيجل: تعتبر ولاية جيجل ولاية سياحية بامتياز، لكنها تعاني كباقي الولايات مجموعة من العراقيل والمشاكل التي تحول دون تطور القطاع السياحي بالولاية، ونذكر البعض من هذه المشاكل على سبيل المثال لا على سبيل الحصر ما يلي:

الجدول (02) : مشاكل القطاع السياحي بولاية جيجل

النشاطات السياحية	
من ناحية التكفل بإيواء واطعام المصطافين المتوافدين	– وجود صعوبات في إنجاز وتشييد المخيمات السياحية (صعوبة في الاجراءات الفنية والادارية).
	– استغلال واستعمال مساكن خاصة وفردية للإيواء بمقابل خلال موسم الاصطياف، دون سند قانوني ودون تنظيم (الإقامة عند القاطن) مع عدم التمكن من ضبط إحصائيات الوافدين إلى الولاية.
	– أسعار الخدمات مرتفعة خلال الموسم مقارنة مع القدرة الشرائية للمصطافين (إيواء/إطعام).
فيما يخص استغلال واستعمال الشواطئ	– وجود فوضى في الاستغلال السياحي للشواطئ من خلال إقدام البلديات الساحلية بإيجار مختلف مرافق الشواطئ (كالحضائر، المرافق الصحية، أكشاك...) بطرق فعالة وعشوائية بتأجيرها لفئات غير مهنية (غير كفؤة وغير مؤهلة) بواسطة مزايدات أو منح بالتراضي، وهذه الأخيرة ليست عملية وغير ناجحة.
فيما يخص فتح ومنع الشواطئ للسباحة	– عدم احترام النصوص القانونية والتنظيمية التي تحكم إجراءات سير موسم الاصطياف من قبل مختلف الهيئات (القانون 03-02 المحدد لقواعد استغلال واستعمال السياحين للشواطئ/ المرسوم التنفيذي 04-111 المحدد لشروط فتح ومنع الشواطئ للسباحة/ المرسوم التنفيذي 04-112 المحدد لمهام اللجنة الولائية المكلفة

	باقتراح فتح ومنع الشواطئ للسباحة وتنظيمها وكيفيات تسييرها.
بالنسبة لنظافة الشواطئ والمحيط	**– مشكل رمي قارورات المياه المعدنية بالشواطئ ومحيط المدينة مما يعطي صورة غير لائقة ويؤثر على البيئة.**
	_ نقص النظافة بمختلف الشواطئ وعدم الالتزام بالرفع الدوري للقمامات.
فيما يخص النقل	**– الاختناق والازدحام المروري خلال موسم الاصطياف.**
	– معاناة الزائر (المصطاف) في تنقله إلى مختلف الشواطئ.
فيما يخص صحة المصطاف	**– حدوث تسممات غذائية خلال المواسم.**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات (مديرية السياحة والصناعات التقليدية، 2023)

الجدول (03) : مشاكل الاستثمار والتهيئة السياحية بالولاية

الاستثمار السياحي والتهيئة السياحية			
الاستثمار السياحي	– مشكلة التمويل: الفوائد البنكية.		**التهيئة السياحية**
	– عدم التمكن من الحصول على رخصة البناء (الطبيعة القانونية للأرضة،	**بالنسبة للدراسة**	– الطبيعة القانونية للأراضي: أغلب مناطق التوسع السياحي على مستوى الولاية أراضيها ذات طبيعة فلاحية، غابية وخاصة؛
			– عدم تحديد طبيعة الأراضي داخل بعض مناطق التوسع التي هي ملك للدولة، هل هي ملك خاص للدولة أم ملك عام للدولة بوثيقة التحقيق العقاري؛
	– عدم تطابق المشاريع مع توجهات إدارة التعمير " LOTIS, POS, PDAU"، وجود أرضية المشاريع داخل أروقة الارتفاقات) .		– وجود أراضي خاصة ولكنها على الشيوع بين مجموعة كبيرة من المالكين مما حال دون التمكن من برمجة مشاريع داخل هذه الأراضي.
	– نزاعات قضاة حول القطع الأرضية للمشاريع؛	**بالنسبة لمنح القطع**	– وجود تداخل بين آليات التعمير (PAT, POS) ببعض مناطق التوسع

	– مشاكل عائلية حول الممتلكات؛	**الأرضية**	السياحي التي بها مخططات التهيئة.
	– أسباب غير معروفة لغياب أصحاب بعض المشاريع.	**بالنسبة للتهيئة**	– غياب مختلف شبكات الربط والطرق داخل مناطق التوسع السياحي، واقتصار التهيئة على فتح المسالك وشبكة الصرف الصحي أدى إلى خلق مشكل تزويد مختلف المشاريع بالشبكات الأخرى خاصة بالنسبة لتلك التي على وشك الانتهاء.

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات (مديرية السياحة والصناعات التقليدية، 2023)

II – 3 دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير النشاط السياحي بولاية جيجل:

تعد الفنادق والمطاعم القلب النابض للنشاط السياحي، حيث تعتبر أبرز شكل من أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ترتبط بتنمية النشاط السياحي، فكلما احتوت المناطق السياحية على فنادق ومطاعم راقية كلما زادت قوة الجذب السياحي، اضافة الى مؤسسات الانتاج الصناعي والحرفي التي تعمل على استغلال الحرف التي تزخر بها الولاية. (مديرية السياحة والصناعات التقليدية، 2023)

1.3. واقع المؤسسات الفندقية والاطعام في ولاية جيجل: قدر عدد الفنادق بنهاية 2023، 30 فندقا بسعة اجمالية تقدر بـ 2235 سرسر، من بينها 23 مؤسسة فندقية مصنفة ومستغلة و07 مؤسسات غير مصنفة (غير مستغلة). وأما فيما يخص المخيمات الصيفية، نجد على مستوى ولاية جيجل مخيمين متواجدين على مستوى بلدية زيامة منصورية بسعة استقبال مقدرة بـ 365 سرير موزعة على شاطئ تازة وشاطئ الوجلة.

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في ترقية النشاط السياحي بالولاية خاصة خلال موسم الصيف باعتبارها ولاية ساحلية ذات استقطاب سياحي وطني، وسنوضح من خلال الجدول التالي تطور الوضع السياحي بالولاية خلال موسم الاصطياف 2022-2023:

الجدول (04) : تطور الوضع السياحي بولاية جيجل خلال موسم الاصطياف 2022-2023:

البيان	موسم الاصطياف 2022	موسم الاصطياف 2023
– مجموع الشواطئ	54	57
– الشواطئ المحروسة	35	39
– مرتادي الشواطئ	20.000.000	21.400.000
– المؤسسات الفندقية	28	32
– المخيمات	02	02
- التغطية الأمنية	31 مركز درك الوطني موزعة على عدد البلديات بمعدل مركز درك بكل بلدية	
	10 فرق حماية مدنية بمعدل فرقة على مستوى كل دائرة	
	10 مراكز الشرطة موزعة على عدد دوائر الولاية	

	04 مراكز أمن حضري على مستوى الولاية

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات (مديرية السياحة والصناعة التقليدية وخرائط قوقل، ولاية جيجل، 2024/2023)

يحتاج النشاط السياحي إلى جملة من الخدمات الترويحية والسياحية من أجل تحريك عجلته، فكلما توفرت البنى اللازمة لذلك وكانت الخدمات المتوفرة ذات جودة كلما لبت حاجيات السياح المتوافدين إلى المنطقة، ومن بين أهم الخدمات التي تنجح وتفعل النشاط السياحي نجد المواصلات؛ الفنادق، المطاعم، المستشفيات؛ الاستقرار الأمني...إلخ، فتشكيلة هذه الخدمات هي القاعدة الهيكلية الأساسية للنشاط الاقتصادي السياحي.

وولاية جيجل تحتوي على العديد من المطاعم التي توفر أجود المأكولات التقليدية والعصرية تستهوي السائح، لكن غياب الرقابة على هذه الخدمة المهمة في القطاع السياحي جعل أصحابها يعملون في وضع غير قانوني أدى إلى عدم ارتياح السائح جراء ارتفاع الاسعار وهذا ما يجعل السائح لا يرتد إلى المطاعم من جهة، وتصعيب مهمة الجماعات المحلية المسؤولة على تحصيل وتمويل هذه المشروعات الخدمية من جهة أخرى، مما أضعف عمليات الاستثمار الخدماتي بشكل كبير وهذا هو واقع مؤسسات الاطعام بالولاية، حيث لا توجد مطاعم مصنفة ومسجلة على مستوى مديرية السياحة بولاية ذات جذب سياحي، مما أدى إلى تراجع مستوى التقديم السياحي بالولاية على الرغم من مؤهلاتها السياحية ومقوماتها الطبيعية.

ونشير هنا إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي اتخذت من القطاع السياحي مجالا للاستثمار عددها بسيط مقارنة بعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في المجالات الأخرى، حيث بلغ عددها 144 مؤسسة، وهي توفر 17020 منصب عمل في كل القطاعات المدرجة. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (05) : توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط في ولاية جيجل لسنة 2023

القطاع	عدد المؤسسات	عدد العمال
التجارة	47	1043
النقل والمواصلات	19	15358
المنشآت التقنية	12	138
الطاقة والكهرباء	09	73
خدمات وأشغال عمومية	27	355
البناء والأشغال	30	53

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات (مديرية السياحة والصناعة التقليدية، غرفة الصناعة التقليدية والحرف، مديرية النقل لولاية جيجل، 2023)

الشكل (01) : توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط في ولاية جيجل لسنة 2023

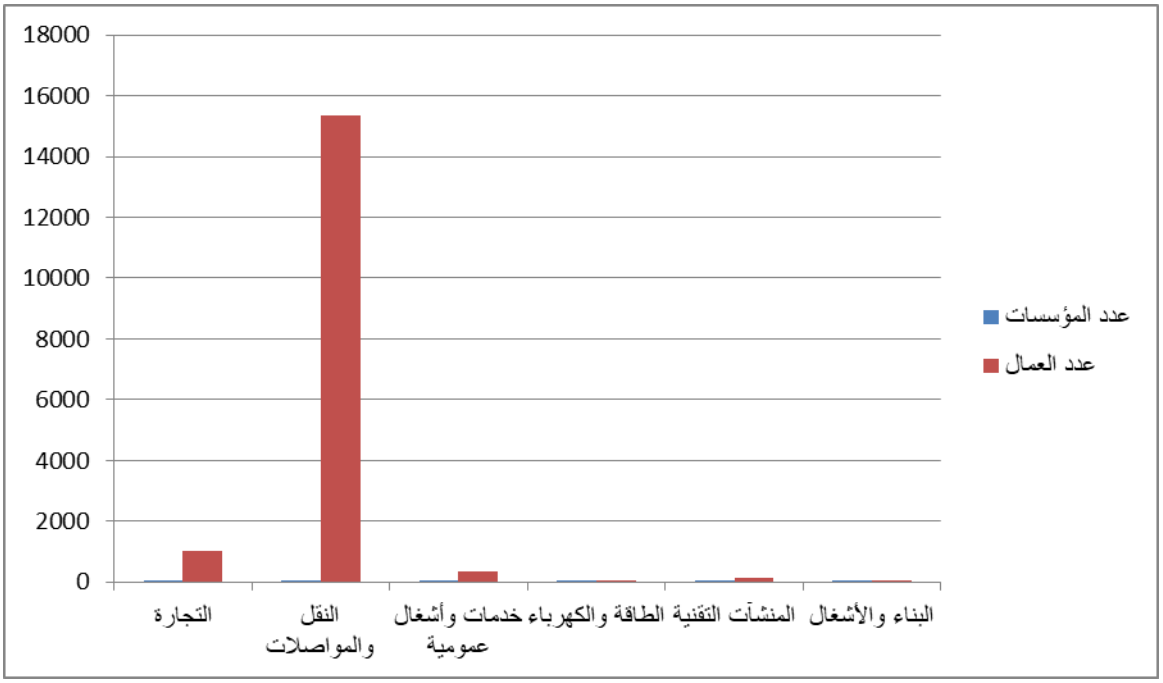

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 05.

2.3. المؤسسات السياحية الأخرى في ولاية جيجل: (مديرية السياحة والصناعات التقليدية، 2023)

1.2.3. وكالات السياحة والأسفار: تنشط بولاية جيجل 62 وكالة سياحة وسفر بنهاية سنة 2023، موزعة على 05 بلديات: جيجل، الأمير عبد القادر، الطاهير، الميلية وجيملة، وهي توفر حوالي 205 منصب شغل، بالإضافة الى وجود 05 جمعيات ودواوين سياحية بالولاية، 04 منها ببلدية جيجل وواحدة ببلدية تكسانة. (جيجل، 2023)

2.2.3. مؤسسات الحرف والصناعات التقليدية: بناء على الإحصائيات المستقاة من مصالح غرفة الصناعة التقليدية و الحرف لولاية جيجل فإنه تم إحصاء ما يلي:

الجدول (06) : مناصب الشغل والناشطين في قطاع الصناعة التقليدية 2023

مجالات النشاط	مناصب الشغل المنشأة خلال سنة 2023				عدد الناشطين في قطاع الصناعة التقليدية والحرف إلى غاية 2023/12/31			
	ذكور		إناث		ذكور		إناث	
	دائم	مؤقت	دائم	مؤقت	دائم	مؤقت	دائم	مؤقت
الصناعة التقليدية الفنية	82	303	61	226	1354	5010	1354	5011
الصناعة التقليدية لإنتاج المواد	40	101	30	76	2376	5942	487	1218
الصناعة التقليدية للخدمات	188	357	40	76	5380	10221	593	1127
المجموع	**310**	**761**	**131**	**378**	**9110**	**21173**	**2434**	**7356**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات (غرفة الصناعة التقليدية والحرف لولاية جيجل، 2023)

3.2.3. النقل والمواصلات: يلعب قطاع النقل دورا هاما في توفير مناصب الشغل بالولاية، حيث بلغ عدد المناصب سنة 2023 ما يفوق 15358 منصب عمل موزعة وفق ما هو موضح في الجدول التالي:

4.2.3. وكالات السياحة والأسفار: تنشط بولاية جيجل 62 وكالة سياحة وسفر بنهاية سنة 2023، موزعة على 05 بلديات: جيجل، الأمير عبد القادر، الطاهير، الميلية وجيملة، وهي توفر حوالي 205 منصب شغل، بالإضافة الى وجود 05 جمعيات ودواوين سياحية بالولاية، 04 منها ببلدية جيجل وواحدة ببلدية تكسانة. (جيجل، 2023)

5.2.3. مؤسسات الحرف والصناعات التقليدية: بناء على الإحصائيات المستقاة من مصالح غرفة الصناعة التقليدية و الحرف لولاية جيجل فإنه تم إحصاء ما يلي:

الجدول (07) : مناصب العمل لمديرية النقل 2023

نوع النقل	تعيين	عدد مناصب العمل
	مديرية النقل	38
في مجال النقل البري	مؤسسة النقل الحضريETUJ	131
	النقل بالسكك الحديديةSNTF	264
	النقل العمومي للمسافرين	5557
	نقل العمال	101
	النقل الجامعي	98
	النقل المدرسي	236
	النقل العمومي للبضائع	6608
	مركز تكوين السائقين	30
	وسطاء الشحن	10
	المراقبة التقنية للمركبات	45
	سيارات الأجرة	440
	المحطات البرية	95
في مجال النقل الجوي	المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية ENNA	39
	مطار فرحات عباس EGSA	33
	وكالة الخطوط الجوية الجزائرية	20
	محطات الأرصاد الجوية	7

في مجال النقل البحري	مؤسسة ميناء جن جن	1336
المجموع الكلي لمناصب الشغل		**15358**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات (مديرية النقل لولاية جيجل، 2023).

III. الخلاصة:

تعتبر ولاية جيجل ولاية سياحية بامتياز، تحوز على مختلف المقومات الطبيعية والمؤهلات السياحية التي اجعل منها مركز جذب سياحي، إلا أن الاهمال التنموي بالولاية حال دون الاستفادة من هذه الامكانيات. فالقطاع السياحي بالولاية لا يزال يعاني من تخلف كبير بسبب عدم تبني فكرة الاستثمار السياحي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لقلة الاهتمام وضعف التمويل لهذه المؤسسات التي شغلت نسبة ضعيفة جدا في القطاع السياحي مقارنة بباقي القطاعات.

نتائج الدراسة:

- تعتبر وكالات السياحة والأسفار، المطاعم، الفنادق، الجمعيات والدواوين السياحية هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشرف على ممارسة وتطوير النشاط السياحي والنهوض به؛
- ان نقص الجهود المبذولة لتطوير القطاع السياحي يغطي المكانة الهامة للسياحة بولاية جيجل؛
- المساهمة الترقوية لمديرية السياحة بولاية جيجل ضئيلة على الرغم من اشرافها على ترقية القطاع السياحي والمؤسسات الفندقية؛
- نسب مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية النشاط السياحي جد محدودة؛
- مؤسسات الاطعام على مستوى ولاية جيجل غير مصنفة، ولا يمكن أن تدرج ضمن قائمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا راجع لطبيعتها (الحجم، رأس المال، عدد العمال).

توصيات الدراسة:

- وضع اطار قانوني لعمليات الاستثمار في الايواء والاطعام السياحي وفرض رسومات واتاوات خفيفة تعود بمداخيل اضافية لخزينة الولاية؛
- تخصيص ميزانية ملائمة لدعم وتطوير وترقية النشاط السياحي بالولاية، لذا وجب على السلطات المعنية العمل على ذلك؛
- تشجيع وتحفيز المستثمرين المحليين وتقديم التسهيلات المالية والإدارية لتوسيع نطاق الاستثمار السياحي؛
- انشاء هياكل سياحية جديدة تتطابق وتصورات السياحة الحديثة؛
- نشر ثقافة السياحة ورفع مستوى الوعي السياحي لدى المواطنين، من أجل تكوين مجتمع غير طارد للسياحة؛
- الاقتداء بالدول المتقدمة سياحيا في عمليات التخطيط للمناطق السياحية من أجل الاستجابة لمتطلبات السوق السياحي المحلي والأجنبي في ظل انتشار المنافسة العالمية.

- الإحالات والمراجع :

1. جالن سبنسرهل؛ ترجمة صليب بطرش، 1998، **منشآت الأعمال الصغيرة اتجاهات في الاقتصاد الكلي**، الطبعة الثانية، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 62.
2. Angélo Michelson, 2000, **PME grands entreprises et role des acteurs public dens la région de turin-les dynamiques de PME approche internationales presses**, universitaire de France، p 231.
3. ماجدة العطية، 2002، **ادارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ص 31.
4. القانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق ل 12 ديسمبر 2001 يتضمن القانون التوجيهي **لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، بدون صفحة.
5. المواد 10.9.8.5 من القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 يناير 2017 يتضمن **القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** المنشور بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد رقم 02، ص ص 05-06.

6. اسماعيل محمد الزبود، 2010، **دار المشروعات الانمائية الصغيرة في التنمية الريفية**، الطبعة الأولى، عمان، دار الجليس للنشر والتوزيع، ص 65.
7. بن العايش فاطمة، ديسمبر 2018، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية للحد من أزمة البطالة بالجزائر الاستفادة من التجارب العالمية**، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد3، العدد 66، ص 136.
8. سمير العبادي، 2015، **المشروعات الصغيرة الممولة وأثرها التنموي**، عمان، دار الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، ص ص 13-18.
9. بوعريوة الربيع؛ عدمان فائزة، ديسمبر 2019، **الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الصعوبات التي تواجهها**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد3، العدد2، ص 148.
10. رزيق كمال؛ عوالي بلال، يومي 15/14 نوفمبر 2016، **بين المعوقات والتحدث، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق وبعث التنمية المستدامة في الجزائر**، جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المؤتمر الدولي الثالث عاشر: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة _الواقع والرهانات_، الشلف، ص ص 05-06.
11. بوسالم أوبكر؛ عبد اللاوي فتيحة؛ بسعيد أسامة نبيل، 2018، **الأهمية (الاقتصادية _ الاجتماعية) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية المقاولاتية في الجزائر _المعيقات والمتطلبات_**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، العدد 1، ص 67.
12. هاني سيف النصر، 2004، **دور الصندوق الاجتماعي في تنمية وتمويل المشروعات الصغيرة– تجربة مصرية**، بحث مقدم لندوة أساليب التمويل الاسلامية للمشروعات الصغيرة، مركز صالح كامل، جامعة الأزهر، مصر، ص 28.
13. القانون 99-06 الصاد ر في 07أفريل 1999 المتعلق **بوكالات السياحة والسفر**، الجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية، العدد 24 المؤرخ في 18 ذي الحجة 1419 هـ الموافق لـ 04أفريل 1999، بدون صفحة.
14. دعيبس يسرى، 2003، **صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق**، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، مصر، ص 201.
15. أحمد أمن محي الدين السيد علي، 1997، –**إدارة الفنادق ورفع كفاءتها الانتاجية**–، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، ص 51.
16. Poynter Greane Lorame Lawrence, Juillet 2008, **nouveaux médias, nouvelle vision approfondie**, (revue Française du marketing), p 29.
17. رضوان حلو، **2001**، **محاسبة المؤسسة الفندقية**، الدار العلمية الدولية للنشر، عمان، ص 17.
18. مسدوي دليلة، 2008، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية ونمو القطاع السياحي –دراسة حالة ولاية بومرداس–**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير، فرع تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، ص 62.
19. عبد الرزاق توليت؛ عيسى مرازقة، 2018، **دور النقل السياحي وأهمية التخطيط في تطوير الصناعة السياحية**، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، مجلة المعيار، المجلد التاسع، العدد الثاني، ص ص 434-435.
20. إبراهيم نعمة الله نجيب، 1997، **نظرية اقتصاد العمل**، دار الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ص 65.
21. آسيا محمود إمام الأنصري؛ إبراهيم خالد عواد، 2008، **إدارة المنشآت السياحية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ص 27.
22. أبوقحف عبد السلام، 2003، **إدارة المنشآت السياحية والفندقية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، ص 82.
23. آسيا محمود إمام الأنصري؛ إبراهيم خالد عواد، 2008، **مرجع سبق ذكره**، ص 28.
24. آسيا محمود إمام الأنصري؛ إبراهيم خالد عواد، 2008، **مرجع سبق ذكره**، ص 25.
25. أحمد ماهر؛ عبد السلام أبوقحف، 1999، **تنظيم إدارة المنشآت السياحية والفندقية**، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث، مصر، ص 25.
26. ماهر عبد الخالق السيسي، 2002، **مبادئ السياحة**، مطابع الولاء الحديثة، القاهرة، ص 33.
27. مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية جيجل 2023/2022، بدون صفحة.

28. المرسوم التنفيذي رقم 88-232 المؤرخ في 25 ربيع الأول عام 1409 الموافق لـ 05 نوفمبر 1988 المتضمن **الاعلان عن مناطق التويع السياحي**، بدون صفحة.
29. مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية جيجل 2023/2022. بدون صفحة.
30. مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية جيجل 2023/2022، **مرجع سبق ذكره**، بدون صفحة.
31. مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية جيجل 2023/2022، **مرجع سبق ذكره**، بدون صفحة.
32. مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية جيجل 2023/2022، **مرجع سبق ذكره**، بدون صفحة.
33. مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية جيجل 2023/2022، **مرجع سبق ذكره**، بدون صفحة.
34. مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية جيجل 2023/2022، **مرجع سبق ذكره**، بدون صفحة.
35. خرائط قوقل للبحث عن المراكز الأمنية بولاية جيجل 2023.
36. مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية جيجل 2023/2022، **مرجع سبق ذكره**، بدون صفحة.
37. مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية جيجل 2023/2022، **مرجع سبق ذكره**، بدون صفحة.
38. غرفة الصناعة التقليدية والحرف لولاية جيجل 2023/2022، بدون صفحة.
39. مديرية النقل لولاية جيجل 2023، بدون صفحة.